©International Journal of West Asian Studies
EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

The Jordanian Economy Between Reality and Expectations

الاقتصاد الأردني بين الواقع والمأمول

Mohyi Al Din Abu Al Houl
mohyii@yahoo.com
Universiti Kebangsaan Malaysia

Article received on 8 January 2010; Article published online on 30 June 2010

Abstract

The global economy engaging in conflict with the three economic and financial crises is unprecedented in terms of economic growth, particularly for emerging economies and developing countries, and the deterioration of indicators of financial strength in international credit markets, particularly in the markets of the United Nations and Europe, and we will try through this research to shed light on Jordan's economy in light of these circumstances, in an attempt to measure their performance through a range of financial and sectoral indicators including economic growth, , the researcher employed investigative and deductive analysis methodology, using scholars and thinkers' statements to scrutinise and study subject understudy.

Keywords: ***Economic Growth, Financial Crisis, Inflation, Gross Domestic Product, Developing Economies.***

الملخص

يخوض الاقتصاد العالمي صراعا مع ثلاث أزمات اقتصادية ومالية لم يشهد لها مثيلا من حيث معدلات النمو الاقتصادي لا سيما للاقتصادات الناشئة والنامية وتدهور مؤشرات المتانة المالية في أسواق الائتمان الدولية خاصة في أسواق الولايات المتحدة وأوربا ، وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الاقتصاد الأردني في ظل هذه الظروف في محاولة لقياس أداءه من خلال العديد من مؤشراته المالية والقطاعية بما فيها النمو الاقتصادي ، وتحقيقا لذلك فقد اتبعت كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي التحليلي باذلا فيه ما وسعني من قوة وطاقة.

الكلمات الأساسية : ***النمو الاقتصادي ، الأزمة المالية ، التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي ، الاقتصادات النامية.***

المقدمة:

تعريف بالمملكة الأردنية الهاشمية (وزارة السياحة والآثار الأردنية (2009)،عن الأردن ، البنك المركزي الأردني (2009) ، النقد الأردني ، النشرات،موسوعة الويكابيديا(2009) ، الأردن ، غرفة تجارة الزرقاء(2009) , المملكة الأردنية الهاشمية)

تقع المملكة بين خطي عرض 29 و 32 شمالا، وبين خطي طول 35 و 39 شرقاً وتحدها الجمهورية العربية السورية من الشمال، وفلسطين من الغرب، والمملكة العربية السعودية من الجنوب والشرق، والعراق من الشرق.

يقع الأردن عند التقاء أوروبا واسيا وإفريقيا حيث تحوي مساحته البالغة 89.3 ألف كم2 طبيعة جغرافية متنوعة، فوسطها هضاب وجبال، وشمالها سهول البادية التي تمتد شرقا نحو العراق و السعودية في حين يشكل نهر الأردن المتدفق عبر وادي الأردن الخصب حدود الأردن الغربية ، ويصب نهر الأردن في البحر الميت هذا المسطح المائي الذي يعتبر في اخفض بقعة في العالم ،حيث يبلغ عمقه 400م تحت مستوى سطح البحر، أما جنوباً، فهناك ميناء العقبة الذي يؤمن للأردن منفذا إلى البحر الأحمر.

لقد سعت العديد من الحضارات إلى السيطرة على الأردن لموقعه الإستراتيجي، وقد خضعت بعض أجزاء من الأردن في كثير من الأوقات لسيطرة السومريين وأهل بلاد الرافدين وعدد من الإمبراطوريات الأخرى، كما خضعت في نهاية المطاف لسيطرة الحضارات الكلاسيكية الإغريقية والرومانية والفارسية .

لقد حكمت الأردن منذ القرن السابع الميلادي العديد من السلالات الإسلامية والعربية، كان آخرها الإمبراطورية العثمانية (1516 – 1918) وقد وضع ما كان يطلق عليه عام 1920 "عبر الأردن/إمارة شرق الأردن " تحت الانتداب البريطاني من قبل عصبة الأمم، ومع انتهاء الانتداب البريطاني عام 1946، أصبحت منطقة "عبر الأردن" المسماة الآن "المملكة الأردنية الهاشمية" مستقلة ومحكومة بنظام ملكي دستوري.

تتشكل الأردن من مجموعة من العشائر العربية الأصيلة وعلى رأسها عشيرة بني حسن واللذين هبوا لتأييد ثورة الشريف الحسين بن علي شريف مكة المكرمة التي انطلقت عام 1916 وأرسلوا برقيات التأييد يطلبون إليه أن يوفد أحد أبنائه ليتولى قيادتهم وبالفعل وصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى مدينة معان في 16 نوفمبر عام 1920 على رأس قوة عسكرية، وفي الثاني من مارس عام 1921 انتقل إلى عمان وأعلن انه سيتولى إدارة شرقي الأردن وأسس حكومة وطنية مستقلة برئاسته وهكذا شهد التاريخ ميلاد إمارة شرق الأردن وكانت حتى ذلك الوقت تحت الانتداب البريطاني .

وفي 22 من مارس 1946 تم توقيع معاهدة مع بريطانيا اعترفت بموجبها باستقلال الأردن، وفي 25من مايو 1946 تم إعلان المملكة الأردنية الهاشمية وأصبح هذا اليوم عيدا وطنيا للأردن.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

وتعتبر دولة الأردن من الدول الحديثة المواكبة للعصر، وتحتضن لقاء الأصالة والتطور على ارض تاريخية تمتد الحياة فيها إلى آلاف السنين، إنها المملكة الأردنية الهاشمية التي تتوسط جناحي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا، وتتميز بدفء استقبال الضيوف القادمين إليها من شتى بقاع الوطن العربي للاستمتاع بالطبيعة الخلابة، والطقس المعتدل في بيئة اجتماعية مناسبة للسياحة العائلية، وفي بلد مشهود له بالأمن والأمان والترحاب.

بلغ عدد سكان الأردن حوالي 6 مليون نسمة (2008) وتتساوى نسبة الذكور إلى الإناث تقريبا حيث يشكل الذكور 52% والإناث 48% من السكان، ويعتبر الأردن دولة يافعة حيث تزيد أعمار 40% من السكان عن 15 عاماً، و3% فقط تزيد أعمارهم عن 65 عاما .

أما الديانة السائدة فهي الإسلام حيث يشكل المسلمون السنة ما نسبته 92% من السكان، ويشكل المسيحيون 6%، في حين أن البقية هم مسلمون شيعة وشركس سُنه وشيشان ودروز وبهائيين، وتعتبر بداية العام الهجري الجديد والمناسبات الإسلامية المقدسة الأخرى عطلاً رسمية ، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدولة كما تستخدم الإنجليزية بشكل واسع لا سيما في مجال الأعمال ، ويجمع الأردن بين مناخ حوض البحر المتوسط والمناخ الصحراوي.

نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية هو نظام ملكي دستوري ، وقد حكمها منذ عام 1952 جلالة الملك الحسين المعظم رحمه الله، وعلى إثر وفاته في شباط 1999، تولى ولده الأكبر عبد الله مسؤوليات العرش، أما السلطة التنفيذية في الأردن فيتولاها مجلس وزراء يعينه الملك ويكون مسئولا أمام مجلسي النواب والأعيان، هذا ويعين الملك الأعضاء الخمسة والخمسين في مجلس الأعيان، في حين ينتخب الأعضاء المائة والعشرة في مجلس النواب، وتحدد النصوص الدستورية حقوق وواجبات المواطنين الأردنيين وتضمن حرية العبادة والرأي والصحافة والملكية الخاصة وتأسيس الجمعيات.

لقد أبدت كافة عناصر الطيف السياسي الأردني منذ عام 1989 التزاماً بتحقيق المزيد من الديمقراطية والتحرر وبناء الإجماع ، وقد وضعت هذه الإصلاحات التي قادها جلالة الملك الراحل الأردن على مسار لا يمكن الرجوع عنه نحو الديمقراطية ، وكانت النتيجة تعظيم مشاركة المواطن العادي في الحياة المدنية الأردنية والمساهمة بالمزيد من الاستقرار والمؤسسية التي ستعود بالنفع على الدولة لعقود قادمة .

أما مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمتع به الأردن لعقود في ظل القيادة الهاشمية فهو مستمر في ظل قيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، حيث يواصل العاهل الجديد نهج والده الإصلاحي المتمثل بقيادة البلاد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تفعيل برامج الخصخصة وتحرير التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمضي قدماً بتحديث القوانين والتشريعات وتبسيط الإجراءات لتتسم بالوضوح والشفافية.

العملة الرسمية في الأردن هي الدينار الأردني الذي يقسم إلى 1000 فلس، أو 100 قرش، ويوجد الدينار بشكل ورقي للفئات 50، 20، 10، 5، 1، و 0.5 دينار، وتتوفر أشكال معدنية للعملة بقيمة 1، 0.5، 0.25 دينار و 100، 50، 25، 10 و 5 فلسات ، ويتم نشر سعر صرف الدينار يوميا في الصحف المحلية، واعتبارا من تاريخ 2001/6/28، أصبح بالإمكان تحويل العملة المعدنية أو الشيكات السياحية في أي مصرف في الأردن، ويتم تقاضي عمولة على الشيكات السياحية فقط، ويوجد أيضا صرافون مرخصون في كل مكان،كما ويسمح للأجانب فتح الحسابات في المصارف الأردنية سواء بالدينار الأردني أو بالعملات الأجنبية، ويعمل سوق صرف العملات الأجنبية بتوجيهات وتعليمات صادرة عن البنك المركزي الأردني، كما ويقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة التي يجب على المؤسسات المالية إتباعها، ويعتبر الفوسفات والأسمدة والبوتاس والمنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة أبرز الموارد الطبيعية في المملكة.

يتمتع الأردن باقتصاد سليم ومنيع قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية وتحقيق النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للديمومة ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي يخوض صراعا مع ثلاث أزمات اقتصادية ومالية لم يشهد لها مثيلا من حيث معدلات النمو الاقتصادي لا سيما للاقتصادات الناشئة والنامية وتدهور مؤشرات المتانة المالية في أسواق الائتمان الدولية خاصة في أسواق الولايات المتحدة وأوربا إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يحقق أداء قويا في العديد من مؤشراته المالية والقطاعية بما فيها النمو الاقتصادي والتي سنحاول التركيز على أهم مفاصلها من خلال هذا البحث.

النمو الاقتصادي :

إن الملاحظ من خلال المنحنى أن الاقتصاد الأردني مقارنة مع أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج يشهد نموا قويا بلغ حوالي 6% في 2008 مقارنة مع 1.1% لأمريكا و 1.0% لمنطقة اليورو و 6.8% لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن التوقعات الصادرة عن تقرير التنمية البشرية تتوقع نمو الاقتصاد الأردني بمعدل يبلغ 4.0% في عام 2009 مقابل انكماش تشهده 1.6% لأمريكا و 2.0% لمنطقة اليورو ومع نمو إيجابي في دول مجلس التعاون الخليجي 3.5%.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

منحنى النمو الاقتصادي (2008–2009)

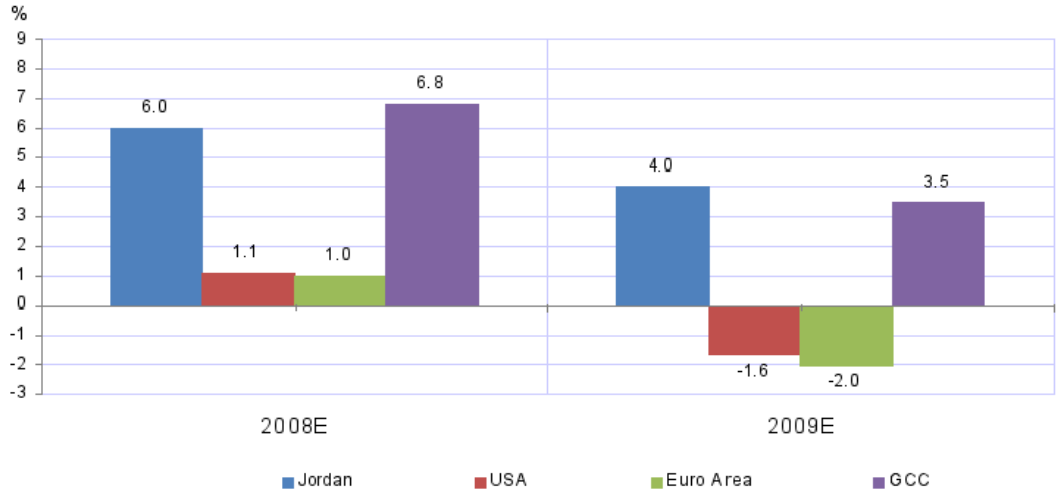

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الإحصاءات العامة ، تقرير التنمية البشرية.

GCC :دول مجلس التعاون الخليجي. E : Expected ، متوقع.

ولعل سبب هذا التميز في معدلات النمو يرجع إلى أن الاقتصاد الأردني قد حقق أداء متميزاً في السنوات الأخيرة وبدأ يجني ثمار مسيرة الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تبناها، فخلال السنوات الأربع الماضية، تجاوز معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية الـ12%، والدخل الفردي ارتفع بنحو 10%. وبلغ متوسط النمو الحقيقي 7.8% على الرغم من التحديات في البيئة الاقتصادية العالمية التي انعكست على الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة. لكن تبقى آفاق الاقتصاد الأردني واعدة رغم أنها لن تكون معزولة عن التأثيرات السلبية للركود والأزمة المالية العالمية الحالية، حيث يتوقع أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي والصادرات والسياحة في العام الحالي، كما يتوقع أن تنخفض تحويلات العمالة الأردنية في الخارج ولكن بشكل طفيف.

بالنسبة للتطلعات الاقتصادية، فتوقع البنك الوطني الكويتي أن تساهم الإصلاحات في الأردن بتلطيف آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي، حيث يتوقع أن يحقق الاقتصاد نموا موجبا يتراوح بين 4% و 5% في المدى المتوسط، يقوده بشكل رئيسي الطلب المحلي، الذي سيعوض جزئيا عن تراجع الصادرات لاسيما إلى الدول المتقدمة نتيجة الركود العالمي. لكن هناك محاذير تحيط بهذه التطلعات، اذ قد يكون الركود العالمي أشد وطأة مما هو مقدر، لاسيما في الولايات المتحدة التي تشكل الوجهة الرئيسية للصادرات الأردنية. ومن شأن هذا السيناريو، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد، أن يبدد أي تقدم محقق في خفض معدل البطالة، وأن يبقيه عند مستواه الحالي البالغ 13%، هذا إن لم يفاقمه (البنك الوطني الكويتي(NBK) 1فبراير 2009 المجلد التاسع العدد5.)

معدلات التضخم :

لقد كان لارتفاع أسعار النفط الدور الأبرز في ارتفاع الضغوط التضخمية. وفي 2008، يتوقع أن يسجل التضخم مستوى قياسيا يقارب 12%. وجاء هذا الارتفاع في أسعار المستهلك نتيجة تخلي الحكومة عن سياسية دعم المشتقات النفطية منذ فبراير الماضي، والذي ضاعف بدوره من تأثير ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. لكن حاليا، يتوقع أن ينخفض التضخم في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط والمواد الغذائية والسلع الأخرى. ومن العوامل المساهمة أيضا في ارتفاع التضخم خلال السنوات الأخيرة، الطلب المحلي المتنامي، والسياستان المالية والنقدية التوسعيتان، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في سعر صرف الدينار الأردني مقابل معظم العملات الرئيسية باستثناء الدولار الأميركي.

منحنى معدلات التضخم (2003–2008)

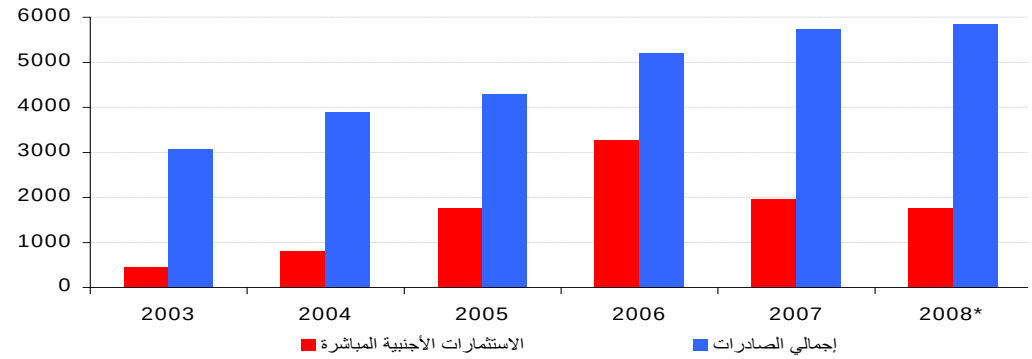

* 2008 حتى سبتمبر

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الإحصاءات العامة ، تقرير التنمية البشرية.

منحنى معدلات التضخم مقارنة (2008–2009)

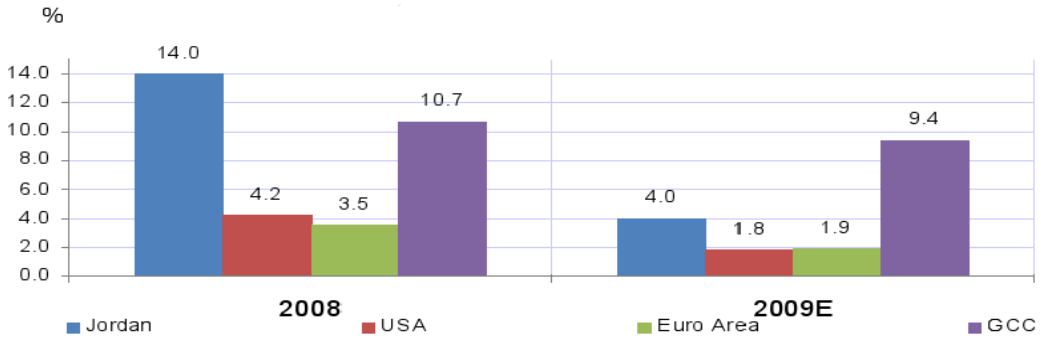

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الإحصاءات العامة ، تقرير التنمية البشرية.

GCC :دول مجلس التعاون الخليجي. E : Expected ، متوقع.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

إن الملاحظ من خلال المنحنى السابق أن التضخم قد بلغ في عام 2008 ما نسبته 14.0% مقابل 4.7% في عام 2007 مقابل 4.2% في أمريكا و 3.5% لمنطقة اليورو و 10.7 في دول التعاون الخليجي .

أما بالنسبة للتوقعات لعام 2009 فكانت على النحو الآتي : 4.0% للأردن مقابل أقل من 2.0% لأمريكا و منطقة اليورو وانخفاض بنسبة 9.4% لدول التعاون الخليجي ، ألا أن هنالك مخاوف جدية من ارتفاع معدل التضخم عن الرقم المتوقع أعلاه في المدى المتوسط بسبب حجم السيولة المتوفر حاليا في الاقتصاد الأردني(البنك المركزي الأردني (2009) ، النقد الأردني ، النشرات ،دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2009) ، الأرقام القياسية للأسعار ، الأمم المتحدة (2009) ، تقرير التنمية البشرية)

هناك ارتفاع في معدلات التضخم خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغ مستويات كبيرة في السنة الأخيرة 14% وهو يعود لانعكاسات ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي شهدت زيادات متتالية في السوق الأردنية، بالإضافة إلى أن ما سجلناه من حجم الواردات الأردنية يدل على تأثير التضخم مستورد من الخارج.

الفقر والبطالة :

جدول معدلات البطالة (1994–2008)

السنة	1999-1994	2005-2000	2006	2007	2008
معدل البطالة (%).	15.3	13.7	14.0	13.0	13.0
أعداد المتعطلين عن العمل (بالآلاف)	171.3	162.1	191.2	-	-

المصدر : حسين طلافحة وخميس الفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني،

جامعة اليرموك، 1998 ،ص 40 ،دائرة الإحصاءات العامة، ،مسح العمالة والبطالة،التقارير السنوية ، وزارة العمل،التقارير السنوية

لقد شهدت الفترة (1973– 1982) انتعاشا اقتصاديا كبيرا أدى إلى زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط قدره (10.2%)، وانخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بحيث أصبح سوق العمل الأردني شبه تشغيل

كامل في الفترة (1976-1981)؛ إذ لم تزد معدلات البطالة في تلك الفترة عن (3.9%)، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الأردنية داخليا وخارجيا ولاسيما لدى دول الخليج العربي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام (1973) وزيادة المساعدات من هذه الدول للأردن في تلك ، ولكن بعد تلك الفترة والتي كانت عبارة عن طفرة في النمو الاقتصادي والوصول إلى حالة عدم وجود البطالة أخذت معدلات البطالة بالارتفاع من (4.3\%) في عام (1982) إلى (14.0%) في عام (2006) (حسين طلافحة وخميس الفهداوي (1988)، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني، جامعة اليرموك، 1998 ،ص 40 ،دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2009)، مسح العمالة والبطالة،التقارير السنوية ، وزارة العمل الأردنية (2009)، التقارير السنوية)

والحقيقة أن الاقتصاد الأردني لا يزال يواجه عددا من التحديات، وعلى رأسها معدل البطالة. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي، استقر معدل البطالة عند 13% في 2007 وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2008، وهو ما يعكس عدم التوازن في سوق العمالة، إذ أن عدد العمالة الأجنبية يفوق عدد الأردنيين العاطلين عن العمل.

وقد اتخذ الأردن إجراءات عديدة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر، لكن هناك من يقول أن مشكلة البطالة لكانت أسوأ بكثير لو لم تختر شريحة كبيرة من القوى العاملة أن تعمل بالخارج (والتي تقدر بنحو 25% من إجمالي القوى العاملة). قد نجد بعض الصحة في هذه المقولة، لكن هجرة أعداد كبيرة من اليد العاملة الماهرة للعمل في الخارج من دون شك تؤثر سلبا على تطور المملكة في المدى الطويل. فوفقا لتقرير التنافسية العالمي، يعاني الأردن بشدة من "هجرة الأدمغة". ويمكن للأردن الاستفادة من تجربة دول جنوب آسيا التي قدمت حوافز كبيرة لمواطنيها المهاجرين من ذوي الكفاءات المرتفعة والملاءة المالية، لكي يعودوا ويساهموا في نمو بلدهم، ما يخلق بدوره فرص عمل جديدة. ان معدل البطالة المرتفع يعبر عن واقع معيشي منخفض لكثير من الشرائح الاجتماعية في الأردن، كما يبرز آثارا متوقعة في ارتفاع حجم الفقر في هذا البلد (المراجع السابقة).

إلا أنه لا بد أن نشير إلى أنه وعلى الرغم من النجاحات المسجلة، فإن الاقتصاد الأردني بحاجة إلى تبني المزيد من الإجراءات لمعالجة التحديات الرئيسية التي ما زالت قائمة. إذ تبقى معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى حساسية الاقتصاد للتطورات الخارجية، من التحديات الرئيسية أمامه.

الدين العام :

أبرم الأردن في 2008، اتفاقا لإعادة شراء 2.4 مليار دولار من ديونه لنادي باريس، بسعر خصم يقارب الـ11%. وقد وفر الأردن التمويل لهذا الاتفاق من خلال العائدات التي حققها من عملية الخصخصة وبمساعدة بعض الدول الخليجية. ويتوقع أن يخفض هذا الاتفاق نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ربع مستواه السابق إلى 36%. وبالتالي، يتوقع أن

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

تنخفض خدمة الدين الخارجي بنحو 240 مليون دولار سنويا (البنك الوطني الكويتي(NBK) 1فبراير 2009 المجلد التاسع العدد5.)

وتشكل القروض المورد المالي لتمويل العجز في الميزان التجاري وفي الموازنة العامة للدولة ، وتعتمد الأردن بنسبة كبيرة في تمويل ميزانيتها على القروض والمنح الخارجية، وتشكل النفقات العسكرية النسبة الأكبر في حجم الإنفاق العام، كما أن هنالك عدم توازن في فرض الضريبة بين شرائح المجتمع، إذ أن المواطن العادي هو من يتحمل العبء الأكبر في ذلك (بيت الاستثمار العالمي "جلوبل" (2008) ، الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية – الأردن، التمويل العام، يوليو 2008.)

تسعى الحكومة الأردنية للحد من الاعتماد على الدين الخارجي والاعتماد بقدر أكبر على المصادر الداخلية للتحوط من ارتفاع أسعار العملات الأجنبية التي تكون الديون الخارجية مقومة بها. وبالإضافة إلى ذلك، وضع قانون الدين العام للعام 2001 الأرصدة القائمة للدين الخارجي والدين الداخلي بالأسعار المحلية الجارية بما لا يزيد عن 60% لكل منهما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبما لا يتجاوز 80% لكليهما مجتمعين. وقد تم تطبيق هذه الحدود في العام 2006. كما نص القانون على ضرورة أن يقتصر الدين المحلي على السندات والأذونات الحكومية، وحظر الاقتراض المحلي المباشر من البنوك والمؤسسات الأخرى.

منحنى الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(2002–2007)

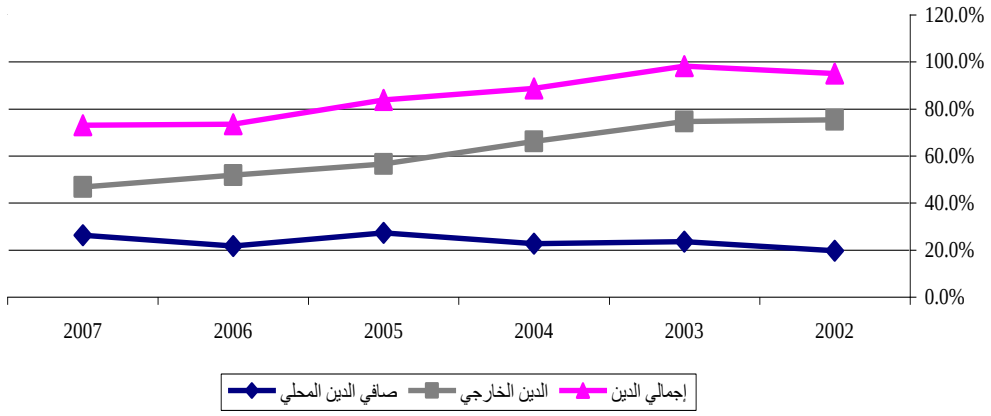

المصدر: البنك المركزي الأردني

والملاحظ أن نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 19.6% في العام 2002 إلى 26.3% في العام 2007. بينما تراجعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 75.4% في العام 2002 إلى 46.8% في العام

2007، في حين انخفضت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 95.1% في العام 2002 إلى 73.1% في العام 2007 ، وهو مستوى أدنى من السقف المحدد من قبل الحكومة.

وبشكل عام، يتكون الدين العام بشكل رئيسي من السندات الحكومية وأذونات الخزينة. حيث ارتفعت نسبة هذا البند إلى مجموع الدين المحلي من 59.7% في العام 2002 إلى 84.4% في العام 2007، وذلك للتقيد بقانون الدين العام للعام 2001، والذي نص على ضرورة أن يقتصر الدين المحلي على السندات الحكومية وأذونات الخزينة. وعلى أساس سنوي، ارتفعت أذونات الخزينة والسندات الحكومية بنسبة 27.7% لتصل إلى 3.2 مليار دينار أردني في العام 2007. بينما ارتفع إجمالي الدين المحلي بنسبة 24.8% ليصل على مستوى قياسي جديد بلغ 3.7 مليار دينار أردني في العام 2007، في حين ارتفع صافي الدين المحلي بنسبة 36.2% ليصل إلى 2.9 مليار دينار أردني مسجلا مستوى قياسي جديد.

والجدول التالي يوضح لنا تطور مديونية الأردن:

جدول تطور مديونية الأردن 1985–2007 الوحدة: مليون د أ

السنة	قيمة المديونية الخارجية	إجمالي الدين العام الداخلي	إجمالي الدين العام
1985	1098	370	1468
1989	4904	995	5899
1996	4723	1006	5729
1997	4581	914	5495
1998	5334	1152	6486
1999	5510	1054	6564
2000	5054	1235	6289
2001	4970	1397	6367
2002	5350	1656	7006
2003	5392	1815	7207
2004	5349	2082	7431
2005	5057	2467	7524
2006	5187	2962	8149
2007	5253	3695	8948

المصدر: البنك المركزي الأردني

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

نستطيع أن نلاحظ ومن خلال الجدول السابق زيادة في حجم المديونية العامة "إجمالي الدين العام" ونلاحظ أنه سجل ارتفاع قوي في نهاية الثمانينيات حيث ارتفع بحوالي أربع أضعاف في ظرف أربع سنوات 1985-1989. وهي بداية الأزمة الاقتصادية في الأردن حيث اضطرت للارتماء في أحضان صندوق النقد الدولي بعدها وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات معه، والوصفة المعتادة من المؤسسات المالية الدولية معروفة ولا أجد المساحة تكفي هنا للحديث عنها، إلا أني أدعوا من يقرا هذه الكلمات أن يضع في حسبانه كل تلك السلبيات التي يعرفها عن برامج التصحيح والتعديل الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي وأثارها الاجتماعية بالأخص ويتوقع حدوثها في الحالة الأردنية أو ربما يكن متأكدا من حدوثها.

هناك استقرار في حجم المديونية الخارجية وهذا ما تظهره الأرقام، مع العلم أن الأردن ملتزم سنويا بدفع أقساط الدين وأقساط خدمة الدين من الفوائد المتراكمة "أليست هذه هي آثار الربا على المستوى الدولي".

بما أن هناك ثبات في الدين الخارجي فإن نمو الدين الإجمالي العام راجع لنمو وتزايد حجم الدين الداخلي، والأرقام في الجدول توضح ذلك، وهذا ما يبرز توجه جديد لتمويل الميزانية والعجز التجاري لدى الحكومة الأردنية من خلال البحث عن مصادر تمويل داخلية.

كما توقع البنك الوطني الكويتي أن يتراجع عجز الميزانية في 2009 وفي المدى المتوسط، مستفيدا من انخفاض خدمة الدين الخارجي جراء تسديد جزء من الدين في وقت سابق من 2008، ورفع الدعم عن أسعار النفط في السوق المحلية، وخفضه على المواد الغذائية، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى المتخذة والتي من شأنها أن تعزز الإيرادات. وتوقع الوطني أن ينخفض العجز إلى 4.6% كما هو مقدر في ميزانية الحكومة للعام الحالي (البنك الوطني الكويتي (NBK) 1فبراير 2009 المجلد التاسع العدد5.)

وبالنظر لحجم الاقتصاد الأردني، فإن حجم المديونية العامة يمثل تحديا صعبا، إذ أنه يمثل حوالي ثلثي حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل ضعف حجم الميزانية العامة، وهو ما يمثل إشكالا حقيقيا تواجهه الأردن، ولا يبدوا من خلال النظر لحجم الاقتصاد أو من خلال النظر في حجم الميزان التجاري والانفتاح الكبير على التجارة الخارجية أن الأردن سيتمكن من توفير الموارد المالية من العملة الصعبة لتمويل وسداد المديونية وبالأخص الخارجية منها على المدى القريب.

عرض النقد والاحتياطي (بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"(2007)، الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية – الأردن السياسة النقدية ، يوليو 2007.):

جدول يبين عرض النقد والاحتياطي(2005–2008)

مليون دينار	2005	2006	2007	مارس 2008
الأصول الأجنبية (صافي)	6,045.200	7,453.900	7,891.100	6,790.100
البنك المركزي	4,394.100	5,466.400	6,167.800	5,119.700
المصارف المرخصة	1,651.100	1,987.500	1,723.300	1,670.400
الأصول المحلية (صافي)	6,318.800	6,655.800	7,715.700	9,378.600
(أ) صافي المطلوبات من القطاع العام	2,292.000	1,942.700	2,701.200	3,756.800
صافي المطلوبات من الحكومة المركزية	1,763.900	1,422.000	2,075.500	3,087.800
صافي المطلوبات من الهيئات العامة	528.100	520.700	625.700	669.000
(ب) المطلوبات من القطاع الخاص (سكني)	7,668.700	9,546.400	11,003.300	11,601.800
(ج) المطلوبات من المؤسسات المالية	152.600	214.500	276.900	323.000
(د) بنود أخرى (صافي)	(3,794.500)	(5,047.800)	(6,265.700)	(6,303.000)
عرض النقد (M1)	4,061.300	4,566.500	4,833.100	5,014.200
العملة قيد التداول	1,657.200	2,027.400	2,172.400	2,262.400
ودائع الطلب بالدينار الأردني	2,404.100	2,539.100	2,660.700	2,751.800
أ) القطاع الخاص	2,287.600	2,435.500	2,573.500	2,634.300
ب) الهيئات العامة	104.300	92.600	75.000	103.600
ج) المؤسسات الحكومية	12.200	11.000	12.200	13.900
عرض النقد (M2)	12,364.000	14,109.700	15,606.800	16,168.700
أشباه النقود	8,302.700	9,543.200	10,773.700	11,154.500
ودائع الطلب بالعملات الأجنبية	622.000	684.900	750.500	839.500
أ) القطاع الخاص	569.800	648.300	697.300	771.000
ب) الهيئات العامة	50.700	35.000	48.800	53.700
ج) المؤسسات الحكومية	1.500	1.600	4.400	14.800
الودائع لأجل والودائع الادخارية بالدينار والعملات الأجنبية	7,680.700	8,858.300	10,023.200	10,315.000
بالدينار الأردني	5,391.100	6,220.900	7,148.400	7,588.300
أ) القطاع الخاص	4,731.700	5,648.400	6,487.800	6,888.800
ب) الهيئات العامة	600.400	494.700	589.000	634.300
ج) المؤسسات الحكومية	59.000	77.800	71.600	65.200
بالعملة الأجنبية	2,289.600	2,637.400	2,874.800	2,726.700
أ) القطاع الخاص	2,147.600	2,534.500	2,740.400	2,621.000
ب) الهيئات العامة	133.600	96.600	120.200	92.800
ج) المؤسسات الحكومية	8.400	6.300	14.200	12.900

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

المصدر: البنك المركزي الأردني

وبالنظر إلى السيولة المحلية، فقد شهد عرض النقد فئة (M1) ارتفاعا بنسبة 5.8% ليبلغ 4.8 مليار دينار أردني في العام 2007، وذلك بسبب ارتفاع العملة المتداولة بنسبة 7.2% لتبلغ 2.2 مليار دينار أردني. هذا وارتفع شبه النقد بمعدل 12.9% محققا رقما قياسيا بلغ 10.8 مليار دينار أردني.

واصل عرض النقد فئة (M2) اتجاهه التصاعدي على مدى الأعوام الخمس السابقة، مسجلا معدل نمو سنوي مركب بنسبة 13.1% خلال الفترة الممتدة من العام 2002-2007. ومع نهاية العام 2007، بلغ عرض النقد فئة (M2) 15.6 مليار دينار مرتفعا بنسبة 10.6% عن معدل 14.1% المسجل في العام السابق.

جاء ارتفاع معدل السيولة المحلية نتيجة للتوسع في كلا من الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية. فقد ازدادت الموجودات المحلية بنسبة 15.9% لتبلغ 7.7 مليا دينار في العام 2007، في حين اتسع صافي الموجودات الأجنبية بمعدل هامشي بلغ 5.9% ليستقر عند 7.9 مليار دينار أردني. والجدير بالذكر، أن زيادة صافي الموجودات الأجنبية يعزى بصفة رئيسة إلى ارتفاع المطلوبات من القطاعين العام والخاص بنسبة 39 و 15.3% على التوالي مع نهاية العام 2007.

وخلال العام 2008، حافظ عرض النقد على مستوياته الإيجابية، حيث زاد عرض النقد فئة (M2) بنسبة 3.6% على أساس سنوي ليصل إلى 16.2 مليار دينار أردني في نهاية الربع الاول من العام 2008. هذا وقد دعمت ودائع الطلب بالعملات الأجنبية عرض النقد فئة(M2)، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 11.9% في نهاية الربع الأول من العام 2008 لتستقر عند مستوى 839.5 مليون دينار أردني بالمقارنة مع 750.5 مليون في نهاية العام 2007. ومن جهة أخرى، شهد صافي الموجودات المحلية زيادة بوتيرة سريعة بلغت نسبتها 21.6 في نهاية الربع الأول من العام 2008 ليبلغ 9.4 مليار دينار أردني، في حين تراجع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 14% ليصل إلى 6.8 مليار دينار أردني.

منحنى احتياطي الذهب والعملات الأجنبية (2003–2008)

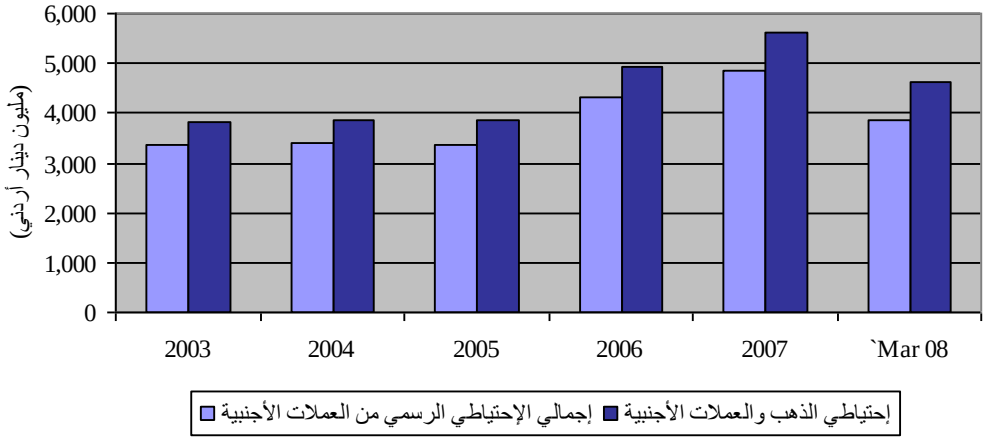

المصدر: البنك المركزي الأردني

حيث يلاحظ ارتفاع احتياطي البنك المركزي الأردني الرسمي من العملات الأجنبية بشكل ملحوظ بنسبة 12.6% في العام 2007 ليصل إلى 4.9 مليار دينار أردني. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النقد بنسبة 10.6% والودائع بنسبة 3.8 مليار دينار في نهاية العام. ومع نهاية الربع الأول من العام 2008، تدهور الاحتياطي الرسمي الإجمالي من العملات الأجنبية ليبلغ 3.8 مليار دينار أردني، أي منخفضا بنسبة 21.1% عن مستواه المسجل في العام 2007.

ومن ناحية سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، اعتمد البنك المركزي الأردني رفع معدل الخصم خلال العامين 2005 و2006 تماشيا مع ارتفاع معدل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الخصم من 3.75% في العام 2004 إلى 6.5% في نهاية العام 2005 ومن ثم إلى 7.5% مع نهاية العام 2006. ومن ثم حافظ البنك المركزي على معدل الخصم عند 7.5% للأشهر الثمانية الأولى من العام 2007 ثم تراجع معدل الخصم 50 نقطة أساسية ليستقر عند 7% في نهاية العام. ومع حلول العام 2008، قرر البنك المركزي خفض 50 نقطة أساسية من معدلات الفائدة في إطار سياسته النقدية المعتمدة في شهر فبراير من العام 2008، ليصل معدل الخصم إلى 6.75%.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

الناتج المحلي الإجمالي :

منحنى الناتج المحلي الإجمالي (2003–2008)

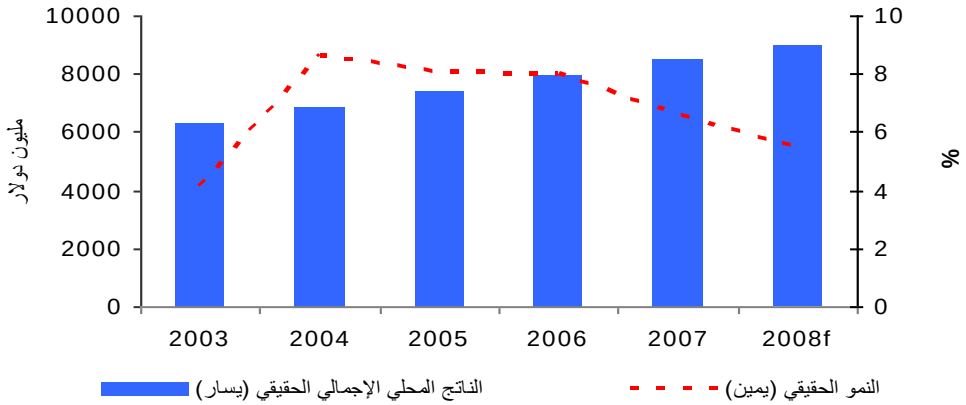

المصدر : الموجز الاقتصادي، بنك الكويت الوطني، 1 فبراير 2009

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، أن الاقتصاد الأردني سجل معدلات نمو إيجابية في الأربع سنوات الأخيرة، إذ بلغ 8.4% سنة 2004 وتراجع بعدها ليصل إلى 6.5% في الربع الثالث من سنة 2008، إلا أنه يبقى في مستويات جيدة ، وحتى نعطي نظرة أكثر دقة حول بيانات الناتج المحلي الإجمالي يجب أن نتطرق لتحليل هذه الأرقام عبر النظر في مكوناتها ومما تشكلت، ويمكن ذلك من خلال التعرف على نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر الجدول التالي:

جدول الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في المساهمة في النتاج المحلي الإجمالي 1998–منتصف2007

السنة / القطاع	1998	1999	2005	2006	أيلول2007
نسبة القطاع الإنتاجي السلعي	%28	%27,6	%32,6	%34,2	%35,2
نسبة القطاع الخدمي	%72	%72,7	%67,4	%65,8	%64,8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100
الزراعة	%5,7	%4,5	%3,8	%3,9	N.A
الصناعة	%16,7	%16,9	%23	%23,3	/
التشييد / الإنشاء	%5,8	%5,7	%5,6	%5,8	/

المصدر: مجمع من مصادر متفرقة

منحنى مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي 2008

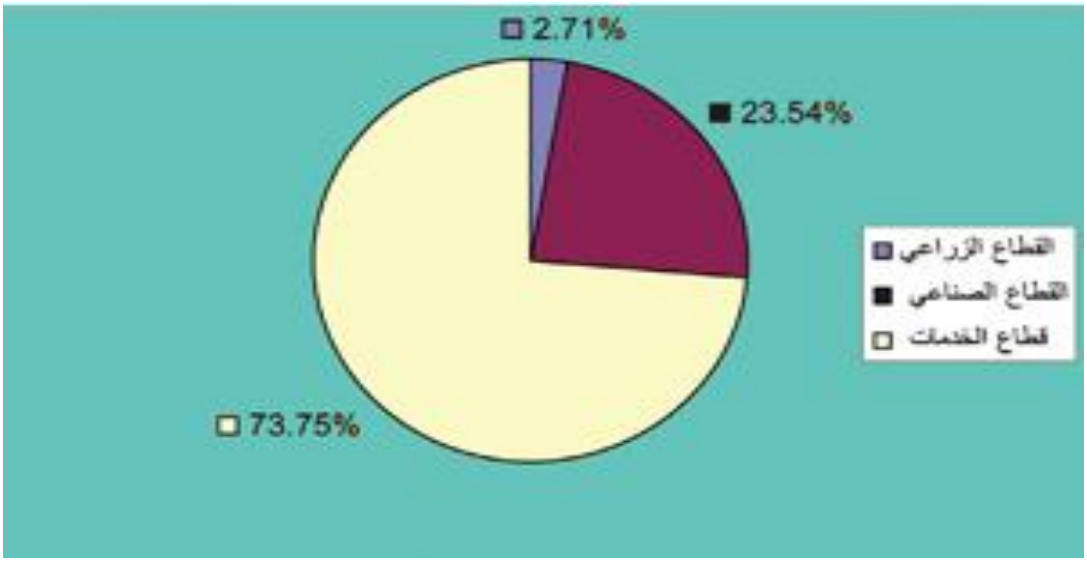

المصدر : صحيفة العرب اليوم 2009/6/10.

ومن خلال الجداول السابقة نستطيع ملاحظة ما يلي:

1. انحراف الأداء الفعلي للإيرادات والنفقات العامة عما خطط لها في موازنة 2008.
2. السياسة النقدية نجحت في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ولم تفلح بالتعامل مع التضخم.
3. ضعف واضح في تركيبة الصادرات لاعتمادها على تصدير المواد الخام والبسيطة.
4. ضعف مساهمة القطاع الزراعي في التصدير.
5. تراجع الصادرات من الملابس يعكس ضعف الاهتمام الرسمي فيه مما اضعف من تنافسيتها.
6. وجود خلل واضح في بنية الاقتصاد الوطني لاعتماده بالاستيراد على قطاع الخدمات.
7. نمو الناتج المحلي لا زال يعتمد ويحفز بالإنفاق الحكومي مما يجعله عرضة لتقلب الإنفاق والإيرادات.
8. التضخم اضر بالاستثمار لارتفاع معدل العائد المطلوب على الاستثمار.
9. بنية النمو في الإيرادات العامة تحمل في هيكلها ضعفا واضحا لاعتمادها على المساعدات الأجنبية.
10. ارتفاع الودائع بالدينار الأردني عكس حجم الثقة به كوعاء ادخاري مضمون.

فالبيانات السابقة تبين أن الاقتصاد الأردني يعتمد في مدخلاته على القطاع الخدماتي، في حين أن الإنتاج السلعي لا يمثل سوى ثلث حجم الإنتاج الوطني، وهذا يبرز تشوه واضح في الاقتصاد، والذي كان من المفروض أن تنعكس فيه النسبتان

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

السابقتان، وتؤكد تلك المؤشرات ما نشرته جريدة الغد حول توزيع حصص القطاعات الاقتصادية المساهمة في معدل النمو الاقتصادي لسنة 2007، حيث يظهر جليا سيطرة قطاع الخدمات بأنواعه على حصة كبيرة من نسبة النمو.

إن تراجع نسبة أو حصة القطاع الإنتاجي في معدل النمو والناتج المحلي سيكون له أثر سلبي على حياة ومعيشة المواطن، كما سينجر عنه تأثيرات سلبية متعدد في بقية المؤشرات الاقتصادية، فتراجع الإنتاج السلعي سيؤثر على حجم واردات البلد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهو ما يعني تبعية غذائية وانعدام الأمن الغذائي للبلد.

كما يدل على قلة اهتمام من طرف الدولة بالقطاعات الإنتاجية التي من المفروض أن تتوجه لها الخطط الاقتصادية بالعناية والتحفيز والتشجيع.

التجارة الخارجية:

جدول الميزان التجاري 2002-2007 الوحدة: مليون دينار أردني

البيان		2002	2003	2004	2005	2006	2007
1	المستوردات الكلية	3599	4072	5799	7414	8188	9594
2	مستوردات النفط ومشتقاته	507	618	974	1531	1701	1799
3	قيمة المستوردات بخلاف النفط	3092	3454	4825	5883	6487	7795
4	الصادرات الكلية متضمنة إعادة التصدير	1964	2185	2753	3050	3690	4041
5	عجز الميزان متضمناً النفط الخام	1635	1887	3046	4364	4498	5553
6	عجز الميزان مع استبعاد النفط	1128	1269	2072	2833	2799	3754

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ، البنك المركزي الأردني

ولعل هذه المؤشرات الخطيرة دفعت بالحكومة الأردنية إلى وضع إستراتيجية للتجارة الخارجية للأعوام 2009 . 2013 تهدف إلى تعظيم المكاسب الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي(أنظر في ذلك وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ،التقارير، جريدة الشرق الأوسط(2009) ، الأحد 15 محرم 1430 هـ 11 يناير 2009 العدد 11002)، وتستند الإستراتيجية من الناحية العملية إلى قطاع الزراعة والنقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية والبيئة إضافة إلى إستراتيجيات عدد من القطاعات الصناعية والتي تؤيد وتدعم تحرير نظام التجارة وتعزز النمو الذي يقوده تصدير السلع والخدمات ، وبالنسبة للميزان التجاري فقد ارتفعت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 120% مقارنة مع 82% خلال عام 1997،

في حين يتصف الميزان التجاري بعجز مستمر ومتزايد حيث وصل إلى ما نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 مقارنة بنسبة 31% في عام 1997، يعود ذلك إلى زيادة الواردات بوتيرة أسرع من زيادة الصادرات وأكثر سرعة من نمو الناتج المحلي الإجمالي: فقد ارتفع معدل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 36% في عام 2007 بعد أن كانت 25% في عام 1997، بينما ارتفع معدل الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 57% إلى 85% للفترة ذاتها.

وبالرغم من العجز المستمر في الميزان التجاري على مدى عدة سنوات، إلا أن هذا العجز يقابله ميزان مدفوعات مستدام ناتج من صادرات الخدمات (السياحة) وحوالات الأردنيين في الخارج والتدفقات المالية الخاصة (معظمها استثمارات خارجية مباشرة).

كما أن محدودية السلع المصدرة والأسواق المستهدفة الحالية للصادرات الأردنية تتطلب إعادة النظر بهيكلة السلع المصدرة والعمل على تنويعها وفتح أسواق جديدة ، وقد نمت الصادرات خلال الأعوام من 1997 وحتى 2007 الصادرات أكثر من ثلاثة أضعاف وبشكل أسرع من النمو في التجارة العالمية، ونتيجة لذلك، فإن حصة السوق الأردني من الصادرات العالمية زادت بمعدل الثلث من 0.033% إلى 0.043%. ويعزى سبب تلك الزيادة بشكل كبير إلى زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة. بالنسبة للتجارة مع الشركاء الرئيسيين فيلاحظ ارتفاع الصادرات الوطنية إلى أسواق الدول التالية: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والولايات المتحدة وبعض الدول في آسيا ومن ضمنها الهند.

أما الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من إعفاء معظم المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ الأردني المصدرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية، إلا أن الصادرات الأردنية لم تتجاوز 3% من مجمل الصادرات الأردنية. وفي سياق الإعداد للإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية، ارتكزت الوزارة على عدد من الدراسات التحليلية حول الفرص التصديرية والقدرات التنافسية للتجارة في الأردن وتنافسية التجارة والأثر الاقتصادي لتحرير التجارة والإطار المؤسسي لرسم السياسة التجارية وتم الأخذ بالاعتبار التوصيات الصادرة عن هذه الدراسات في وضع الإستراتيجية.

من جهة ثانية، حققت الصادرات أداء متفوقا خلال السنوات الأخيرة نتيجة اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مع الولايات المتحدة الأميركية منذ العام 2000، التي أصبحت وجهة رئيسية للصادرات الأردنية منذ عام 2003، مستقطبة نحو 28% من إجمالي الصادرات في العام 2007. وشكلت الملبوسات السلعة الرئيسية ضمن الصادرات، إلا انه مع استمرار عملية تحرير التجارة، فقد تواجه صناعة النسيج المحلية صعوبات متزايدة، لاسيما في ضوء اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالمنسوجات والملبوسات والذي قاد عددا متزايدا من الدول لأن تقيم مناطق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وهو ما عكسه انخفاض الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة خلال النصف الأول من 2008 بواقع 17%.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

وفي ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وعضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة، تأخذ الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية بعين الاعتبار المتغيرات التالية:

. الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة في السنوات 2010 . 2014 يتطلب جهودا إضافية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية.

. زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية على مستوى العالم ونجاح جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية من المحتمل أن يؤدي إلى انحسار الأفضليات الناجمة عن اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن . زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية من المحتمل أن يؤدي إلى تعدد أنظمة قواعد المنشأ المطبقة على الصادرات الأردنية.

. التزايد في صافي الميزان التجاري (العجز التجاري)
. ارتفاع نسبة البطالة والإعالة.
. ارتفاع ضريبة الدخل على القطاع الخاص.
. العجز في الموازنة العامة وتراكم المديونية العامة (45%).
. ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية.
. انخفاض أسعار الصرف للدولار مقابل اليورو والذي بدوره يؤثر على الأداء التجاري في ضوء ارتباط الدينار بالدولار.

وتستند الإستراتيجية في رؤيتها إلى التطبيق الفعال للسياسة التجارية الخارجية والإدارة الفاعلة لعلاقات الأردن الاقتصادية والتجارية الثنائية والإقليمية والدولية بما يحقق مصالح القطاع الخاص، من خلال تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن وفتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية من السلع والخدمات وزيادة فرص نفاذها إلى الأسواق الحالية.

وقد حددت الإستراتيجية أهدافاً طموحة مستمدة في مجملها من أهداف الأجندة الوطنية (2006-2015) المرتبطة بالتجارة والتصدير، والمتضمنة المساهمة في زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (ليصل إلى 8%) وخفض صافي الميزان التجاري (1.7 مليار دولار)، وفي نفس الوقت، زيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية خاصة الأجنبية منها (بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي سيتيح الفرصة لخفض نسبة البطالة وخلق فرص عمل جديدة من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

وتعتمد الإستراتيجية ثلاث محاور رئيسية تشمل السياسات الداخلية والسياسات الخارجية والإطار المؤسسي لرسم السياسة التجارية، تضم كلا من هذه المحاور أهداف وإستراتيجيات محددة سيتم تنفيذها على فترات زمنية قصيرة المدى (3 سنوات) وطويلة المدى (5 سنوات).

1 . محور السياسات الداخلية:

. توسيع وزيادة التنوع في الصادرات الأردنية من السلع الصناعية والزراعية.

. تعزيز تنافسية قطاع الخدمات الأردني وتوسيع وزيادة تنوع صادراته.

. إنشاء إطار مكمل للسياسة التجارية يدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية الأردنية ويساهم في جذب الاستثمارات يشمل مجالات؛ الملكية الفكرية، المنافسة، التجارة الالكترونية، النقل وتيسير التجارة والبيئة

2 . محور السياسات الخارجية:

- إدارة المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الدولية بما يتوافق مع أهداف الأردن التنموية ويساهم في تحقيقها.
- تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة القائمة

3 . محور الإطار المؤسسي لرسم السياسة التجارية:

. تعزيز الإطار المؤسسي لرسم السياسة التجارية وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.

الحساب الجاري:

منحنى عجز الحساب الجاري (كنسبة من الناتج)2008–2009

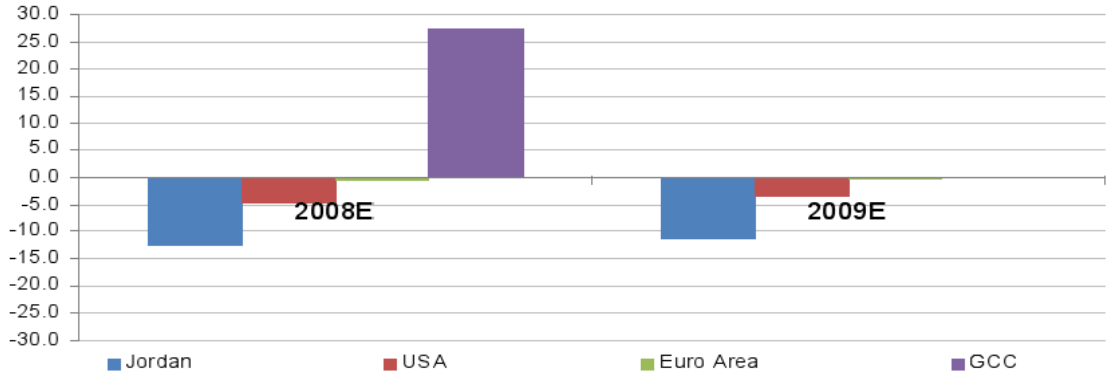

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

منحنى الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000–2009

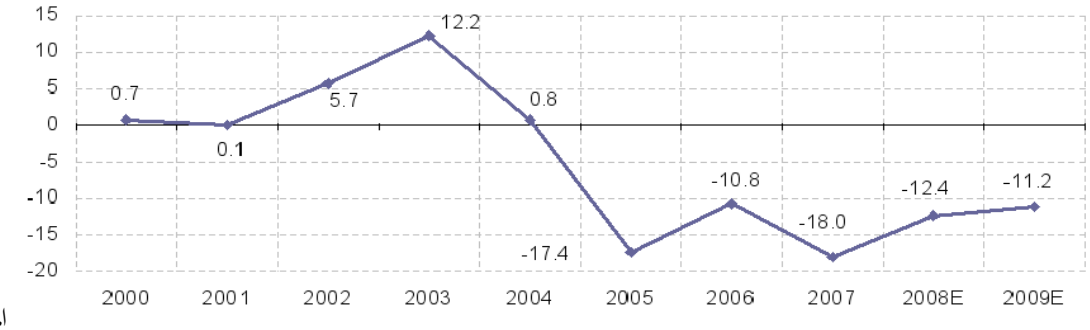

المصدر

: البنك المركزي الأردني ، دائرة الإحصاءات العامة ، تقرير التنمية البشرية.

والملاحظ أن عجز الحساب الجاري لا يزال يشكل تحديا أساسيا حيث يتوقع أن يصل هذا العجز ، كنسبة من الناتج 12.4% في عام 2008، وذلك بالمقارنة مع عجز بواقع 5.0% لدى أمريكا و 0.5% لمنطقة اليورو وفائض لدى دول الخليج يقدر بواقع 28%.

ويتوقع أن يبقى العجز كبيرا في الحساب الجاري لعام 2009 ليبلغ 11.2% رغم انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية بما فيه النفط الخام وذلك على أثر المخاطر والتداعيات المحتملة للأزمة المالية العالمية.

كما توقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري من نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008 إلى 12% في العام الحالي. إذ يفترض أن يساهم التراجع الحاد في أسعار النفط والمواد الغذائية الذي بدأ في الربع الثالث من العام الماضي، في خفض فاتورة الواردات في 2009 بنسبة تتعدى تراجع الصادرات. ومن شأن ذلك أن يساهم أيضا في تخفيف الضغوط التضخمية من نحو 12% في 2008 إلى نحو 6% في العام الحالي.

لكن في المقابل، توقع الوطني أن يتأثر سلبا عدد من المؤشرات الرئيسية ضمن الحساب الجاري، لاسيما السياحة وتحويلات العمالة في الخارج والنقل. وقد تشهد التدفقات الرأسمالية الخاصة، وخاصة تلك القادمة من الدول الخليجية، تراجعا في حال بدأ المستثمرون بسحب أموالهم لمواجهة التشدد في السوق الائتمانية في بلادهم، ما يعزز الضغوط على تمويل العجز في الحساب الجاري، وكذلك على احتياطيات الأردن من الموجودات الأجنبية (البنك الوطني الكويتي (NBK) 1فبراير 2009 المجلد التاسع العدد 5)

نتائج الأردن في تقرير التنافسية العالمي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية (2009) ، قسم التنافسية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت(2009) ، تقرير التنافسية في الدول العربية)

تراجع ترتيب الأردن من المرتبة 34 إلى 41 من مجموع 57 دولة في مجال التنافسية حسب آخر تقرير للتنافسية العالمي لعام 2009، وحسب التقرير فقد تراجع الأردن في توفير ودعم تنافسية بيئة الأعمال التي تتكون من أربعة مؤشرات رئيسية هي مؤشر الأداء الاقتصادي، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر فعالية الأعمال ومؤشر البنية التحتية، وكان السبب الرئيس وراء حصول الأردن على هذه المرتبة هو التراجع الكبير في مؤشر فعالية الأعمال، حيث حصلت المملكة على المرتبة 57/44 في العام الحالي بعد أن كانت بالمرتبة 61/21 في العام 2008، وشمل التراجع في فعالية الأعمال معظم المؤشرات الفرعية وهي مؤشر الإنتاجية 57/46 من 61/2 ومؤشر سوق العمل 57/56 من 61/43 ومؤشر ممارسات الأعمال 57/44 من 61/22 ومؤشر السلوك والقيم 57/39 من 61/17 فيما تحسن فقط مؤشر المالية ليحقق المرتبة 57/28 من 61/30 في تقارير الأعوام 2009 و 2008 على التوالي.

وفي مؤشر أداء الاقتصاد، تراجعت المملكة من المرتبة 61/51 في عام 2008 لتحتل المرتبة 57/53 في العام الجاري علما بأن عدد الدول المتنافسة في هذا التقرير قد انخفض إلى 57 من أصل 61 في التقرير السابق ، ويعزى هذا إلى تراجع بعض المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، كمؤشر العمالة 57/56 من 54/ 61 ومؤشر الأسعار 57/44 من 16/32 ن فيما تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي ليصبح 57/39 من 61/54 ومؤشر التجارة العالمية 57/6 من 61/24، ولم يتغير مؤشر الاستثمار العالمي حيث استقر على ترتيب 57/35 و 61/35 في تقارير الأعوام 2009 و 2008، ويعتمد مؤشر الأداء الاقتصادي في تركيبته على مؤشرات فرعية هي الاقتصادي الكلي، التجارة العالمية، الاستثمار العالمي والعمالة والأسعار، وتراجع مؤشر فعالية الحكومة من المرتبة 61/25 في عام 2008 إلى المرتبة 57/32 في العام 2009، ويعزى هذا التراجع إلى تأخر بعض المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر الرئيسي، كمؤشر سياسة النفقات 57/21 من 61/16 ومؤشر الإطار المؤسسي 57/32 من 61/22 ومؤشر الإطار الاجتماعي 57/38 من 61/28 ومؤشر تشريعات وقوانين الأعمال 57/24 من 61/13، فيما تحسن مؤشر المالية العامة 57/41 من 61/54 في تقارير الأعوام 2009 و2008. أما المؤشرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر فعالية الحكومة فتعتمد على المالية العامة، سياسة النفقات، الإطار المؤسسي، الإطار الاجتماعي وقوانين الأعمال، وتراجع أداء المملكة في مؤشر البنية التحتية حيث حصلت على المرتبة 57/40 في عام 2009 بعد أن كانت في المرتبة 61/34 في عام 2008، وجاء التراجع على جميع المؤشرات الفرعية فسجل مؤشر البنية التحتية الأساسية 57/56 من 61/46 ومؤشر البنية التحتية للتكنولوجيا 57/39 من 61/33 ومؤشر البنية التحتية العلمية 57/26 من 61/25 ومؤشر الصحة والبيئة 57/46 من 61/39 ومؤشر التعليم 57/35 من 61/23 في تقارير الأعوام 2009 و 2008 .ويشمل مؤشر البنية التحتية، مؤشرات فرعية هي البنية التحتية الأساسية، البنية التحتية للتكنولوجيا، البنية التحتية العلمية، الصحة والبيئة والتعليم.

ووفقا للتقرير فقد انخفض تدفق الاستثمارات المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 11.1 بالمائة بعد أن كان 21.69 بالمائة، مشيرا إلى عدد من الممارسات السلبية خلال العام الماضي كازدياد البيروقراطية فيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية وازدياد الصعوبة في الحصول على تمويل مالي للشركات.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

ونوه التقرير إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 3416 دولار مقارنة مع 2900 دولار في العام 2008، كما انخفض الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تقرير 2009 ليبلغ 25.65 بالمائة وانخفض العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 12.12 بالمائة ، وارتفعت بعض صادرات السلع لتصل إلى 7.79 مليار دولار إلى جانب ارتفاع صادرات الخدمات التجاري إلى 3.3 مليار دولار مع نهاية العام الماضي مقارنة بـ 2.85 مليار دولار في العام 2007، يذكر أن الأردن شاركت في هذا التقرير منذ العام 2003، حيث جاء الأردن في المرتبة 48 في العامين 2003 و 2004 على التوالي، وفي العام 2005 بلغت مرتبة الأردن المرتبة 44، بينما تراجعت إلى 46 من مجموع 61 من أصل 61 دولة، وفي الأعوام 2007 و2008 جاء ترتيب الأردن في المرتبة 37 و 34 على التوالي ممن أصل 61 دولة متنافسة.

جدول الترتيب العام لتنافسية الأردن مع بعض الدول المشاركة لعام 2008–2009

الترتيب العام	أمريكا	قطر	إسرائيل	بلغاريا	أسبانيا	البرازيل	الأردن	اندونيسيا	الفيليبين	بولندا	تركيا	فنزويلا
الترتيب العام لـ(55) دولة مشاركة في الكتاب السنوي لعام 2008	1	_	20	39	33	43	34	51	40	44	48	55
الترتيب العام لـ(57) دولة مشاركة في الكتاب السنوي لعام 2009	= 1	14	↓ 24	↑ 38	↓ 39	↑ 40	↓ 41	↑ 42	↓ 43	= 44	↑ 47	= 57

ترتيب الأردن حسب التصنيفات المختلفة 2008–2009

التصنيفات	الترتيب لعام 2008	الترتيب لعام 2009
الترتيب العام من بين جميع الدول المشاركة في الكتاب.	(34) من أصل(55)	(41) من أصل(57)
ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها عدد السكان عن (20) مليون نسمة.	(20) من أصل(26)	(25) من أصل(28)
ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي عن (20) ألف دولار أمريكي.	(6) من أصل(20)	(15) من أصل(29)
ضمن مجموعة اقتصادات الدول أوروبا_الشرق الأوسط_أفريقيا.	(20) من أصل(33)	(25) من أصل(35)

المصدر: تقرير التنافسية في الدول العربية عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، وزارة التخطيط الأردنية.

في النهاية يمكننا القول أن الأردن وبالرغم من افتقاره للثروات المادية والمالية ولصغر حجم سوقه مقارنة بكثير من الدول العربية، إلا أنه يمتلك من الإمكانيات ما يؤهله لينافس الدول العربية الأخرى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وبناء اقتصاد ذو فعالية وقوة. وهذا من خلال حسن تسييره لموارده ولو المحدودة وتوجيهها لأحسن الأوجه.

القدرات الاقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية :

يتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي حيث يشكل الشباب دون سن (15) سنة حوالي 44% من مجموع السكان الكلي وتشكل الفئة العاملة (54%) من مجموع السكان والتي يتراوح أعمار أفرادها ما بين (15-59) سنة ، كما تشكل الإناث حوالي (48.5%) من مجموع السكان ونسبة الإناث اللواتي في سن العمل (53%) من المجموع الكلي للإناث .

صحيح أن المملكة الأردنية الهاشمية تتميز بوجود العديد من الخامات المعدنية والموارد الطبيعية والبيئة المتنوعة كالبوتاس والفوسفات إلا أنها تعتبر من الدول الفقيرة في الموارد الطبيعية على عكس محيطها الغني بالنفط والغاز كما ويعاني الأردن من المشاكل البيئية والتي أهمها شح الموارد المائية حيث يقع ضمن الدول العشر الأكثر عوزاً للمياه على المستوى العالمي (منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (2003)، مراجعة لموارد العالم المائية بحسب البلدان) كما أن المناطق الصحراوية والتي لا تتجاوز معدلات الأمطار فيها عند 100 ملم تساوي 83% من مساحة المملكة.

مما أدى بالدولة إلى التركيز على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة وذلك من خلال توفير التعليم والتدريب والتأهيل فالعنصر البشري هو أهم مصدر من مصادر الاستثمار ، وقد حرصت الدولة على توفير خدماتها التعليمية والصحية وخدمات البنية التحتية لجميع المواطنين.

وهو ما جعل الأردن يحوز على يد عاملة مؤهلة، وتظهر أهميتها من خلال حجم الهجرة من هذه اليد العاملة المؤهلة إلى الخارج، حتى أن تصنيف التنافسية العالمي الذي وضع الأردن في منزلة متأخرة من حيث كفاءة سوق العمل كان بسبب عدم مقدرة الأردن على الاحتفاظ باليد العاملة المؤهلة وليس افتقاره لها.

كما اتجه الأردن للبحث والاستثمار في أوجه أخرى يأتي على رأسها قطاع السياحة، حيث تمثل أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الأردن، وتعمل الحكومة الأردنية على تنمية هذا القطاع وجعله أكثر تنافسية في ظل تزايد الاهتمام به من طرف الدول المجاورة وعلى رأسها دول الخليج ومصر وتركيا ولبنان. وهو ما يجعل من الأمر محل تنافس شديد، هذا بالإضافة إلى الموقع الجيوسياسي للأردن والذي يقع في منطقة توصف بالتقلبات السياسية والحروب والنزاعات، إن من جهة القضية الفلسطينية أو من جهة ما عرفه العراق خلال العشرين سنة الماضية، ما أثر سلبا على رافد السياحة في هذا البلد.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

دور المصرفية الإسلامية في المملكة الأردنية (أنظر في ذلك : رسالة دكتوراه للباحث (2010) بعنوان تقييم أعمال البنك الإسلامي الأردني ، جريدة الشرق الأوسط (2008)، تزايد الطلب على المصرفية الإسلامية في الأردن ، الثلاثاء 30 ذو الحجة 1428 هـ 8 يناير 2008 العدد 10633، موقع البنك الإسلامي الأردني ، وموقع مجلة (Finance World) ، و مجلة (Global Finance) ، وموقع مؤسسة (FITCH) للتصنيف العالمية) :

أخذت البنوك الأردنية في طرح منتج مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك استجابة لطلبات التمويل من شركات القطاع الخاص خوفا من توجهها إلى بنوك أخرى تتعامل في النظام المصرفي الإسلامي، ودعم هذا التوجه المرونة التي وفرها قانون البنوك المعمول به والقرارات التي نشأت عنه من قبل البنك المركزي وكذلك أجواء المنافسة التي نتجت عن دخول مصارف عربية وأجنبية للعمل في الأردن.

وتوقعت مصادر مصرفية أن تتوسع البنوك المحلية بإنشاء نوافذ مصرفية تعمل بالتمويل الإسلامي سواء بإتباعها مباشرة للإدارات المصرفية الحالية أو إنشاء بنوك تعمل بالنظام المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالرغم من أن البنك المركزي الأردني أوقف ترخيص البنوك التجارية إلا انه وافق على ترخيص بنوك إسلامية مثل البنك العربي الإسلامي وتحويل بنك الإنماء الصناعي إلى بنك إسلامي لحاجة السوق الماسة لهذا النشاط (المراجع السابقة)

ويشار إلى أن اتجاهات السوق أصبحت تميل إلى التعامل المالي بالطريقة الإسلامية وحجم الشرائح التي تتطلب هذه الخدمة بازدياد.

والحقيقة أن إدارات البنوك الحالية لديها اهتمام في هذا النشاط المصرفي لمواكبة احتياجات السوق وهو دليل على مرونة النظام المصرفي الأردني في الاستجابة إلى الاحتياجات المتطورة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

فوجود نوافذ تمويل إسلامية يعتبر من الوسائل المنشطة للحركة الاقتصادية كونه يوجد قطاعا واسعا من المستثمرين الملتزمين بأحكام الشريعة الإسلامية ، والحقيقة أن المصارف الإسلامية قد أسهمت في ردم الفجوة التمويلية في نشاطات المصارف التجارية خاصة في البورصة وشركات التأمين وهو ما نشطت به البنوك في الأردن وحتى في دول أجنبية وهذا من سمات الأسواق الحيوية التي تواكب احتياجات العملاء باستمرار.

وكان الطلب قد زاد في الآونة الأخيرة على منتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما دفع بالبنوك التجارية إلى فتح نوافذ مصرفية إسلامية، فيما اتجهت بنوك أخرى إلى إنشاء مصارف إسلامية في السوق الأردنية التي هي من أوائل الأسواق التي بدأت بتلبية هذه المتطلبات.

وجاءت استجابة البنوك الأردنية بعد دراسة مستفيضة لأهمية هذا النشاط المصرفي للحركة الاقتصادية من جانب ولتأخذ البنوك حصة من التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي نشطت فيه مؤسسات مالية موازية مثل مؤسسة تنمية وإدارة أموال الأيتام أو صندوق التنمية والتشغيل.

وكانت أول المؤسسات المالية التي بادرت إلى تحويل جزء من نشاطاتها للعمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية البنك العربي الذي انشأ البنك العربي الإسلامي وذلك للمحافظة على حصة البنك السوقية بعد أن تحول جزء من عملاء البنك للبحث عن بدائل تلبي احتياجاتهم في العمل المصرفي الإسلامي.

وانتشر البنك العربي الإسلامي ليس فقط في الأردن بل امتد إقليميا إلى المناطق التي ينشر فيها البنك العربي بما فيها أوروبا، وأصبح البنك الثاني الذي بدأ بالعمل رسميا إلى جانب البنك الإسلامي الأردني الذي يعتبر الثالث من حيث الحصة السوقية والانتشار الجغرافي.

وجاء بنك الإنماء الصناعي الذي أعلن التحول للعمل بموجب النظام المصرفي الإسلامي عقب قرار رفع رأس ماله ودخول شريك إستراتيجي وموافقة البنك المركزي على التحول للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

ويأتي هذا التوجه للعمل بالنظام المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ليس بسبب الطلب المحلي فقط على هذه الخدمات بل كذلك الطلب من الشركات الإقليمية وخاصة العربية التي تتوافق جميع تعاملاتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي وسعت نشاطاتها بشكل أفقي خاصة الشركات العقارية والشركات التي تعنى في مشاريع البنية التحتية.

من جهة ثانية تعتبر البنوك الإسلامية في الأردن من بين أهم البنوك الناشطة في القطاع المصرفي، والتي شاركت بدورها في التنمية الاقتصادية في الأردن فقد اختارت مجلة (Finance World) والمتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية والتي تصدر من لندن منح البنك الإسلامي الأردني جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم ضمن جوائز التمويل للعام 2009.

وقد اعتمد هذا الاختيار على معايير مختلفة منها تقديم البنك الإسلامي الأردني لحلول مالية للمتعاملين معه, وتمتعه بعلاقات وشراكات مميزة معهم, إضافة إلى المرونة والإبداع, والمنافسة التي يتمتع بها البنك الإسلامي الأردني, وقدرته على قيادة السوق والتوسع والانتشار الجغرافي, والقدرة على التطور والنمو, والتغطية الإعلامية الايجابية في تلبية حاجات المتعاملين معه باستمرار.

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

حيث تم هذا الاختيار بمساهمة خبراء من القيادات التكنولوجية ومؤسسات القطاع الخاص والعام وأكاديميون من مراكز البحوث والتعليم المهمة حول العالم باختيار أفضل مؤسسات التمويل الإسلامي وكان البنك الإسلامي الأردني أفضلها في هذا المجال.

وتأتي هذه الجائزة ضمن جوائز أخرى حصل البنك عليها خلال هذا العام فقد اختارت مجلة (Global Finance) المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرها نيويورك) البنك الإسلامي الأردني كأفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعامي 2008-2009 لمساهمته في نمو التمويل الإسلامي وتلبية حاجات العملاء.

كما حصل البنك على تصنيف - BB للأجل الطويل والأجل القصير وتقييم 3 للدعم و C/D للأفراد من مؤسسة FITCH للتصنيف العالمية للعام الثاني على التوالي, وذلك نتيجة النتائج التي حققها البنك من نمو مستمر في حجم استثماراته وودائعه وأرباحه وحفاظه على حصة مستقره في السوق المصرفي.

الخاتمة والتوصيات.

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة بمواردها الطبيعية ، حيث يستند اقتصاده بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والذي يتمتع بدوره بميزات تنافسية إقليمية، وخاصة في مجالات العمالة الماهرة والمعلوماتية والصحة والتعليم والسياحة. لكن من المرجح أن يؤثر التراجع في النشاط الاقتصاد العالمي سلبا على قطاع الخدمات في الأجل القريب.

وعلى الرغم من تمتعه بدرجة أكبر من المرونة في السنوات الأخيرة، يواجه الاقتصاد الأردني تحد رئيسيا آخر يتمثل بتأثره الكبير بالتطورات السلبية في البيئة الاقتصادية الخارجية. ففي السنوات القليلة الماضية، أصبح الأردن أكثر اعتمادا على تدفقات الاستثمار الخاص من الخارج لتمويل العجز في الحساب الجاري، بعكس السنوات السابقة حين كان يعتمد على المنح الأجنبية والقروض.

إن من أهم الدعائم الرئيسية للاقتصاد الأردني الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب التزام الحكومة بعملية الإصلاح، فالتحول إلى اقتصاد سوق منفتح والمضي في عملية الخصخصة ودخول منظمة التجارة العالمية وتعزيز الشفافية والاستثمار في التعليم، والأهم من ذلك موقف الأردن الداعم للإصلاح، جميعها عوامل ساهمت في تحول الاقتصاد خلال السنوات العشرين الماضية، وقد تعززت الثقة في الاقتصاد الأردني كثيرا، وهو ما يعكسه تزايد عدد المستثمرين المحليين والأجانب في المشروعات الضخمة، وبات ينظر إلى الأردن كمثال يحتذى به في مجال الخصخصة.

برغم فقر موارد الدولة يعتبر الأردن أحد أفضل البلدان النامية وفق دليل الفقر الإنساني (منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة، "مراجعة لموارد العالم المائية بحسب البلدان"، (2003) فمع اقتصاد لم يتأثر سلباً بنزاعات الشرق الأوسط،

كان على الحكومة إنشاء البرامج لمعالجة البطالة المرتفعة والعجوزات العامة.

وفي حين تبدو مؤشِّرات معرفة القراءة والكتابة والصحة جيدة، فإن اتجاه الفقراء يدل بوضوح على أنَّ الالتحاق التعليمي يؤثِّر بشكلٍ مباشرٍ على انتشار الفقر، فمن المهمّ الاستمرار في الاستثمار في الصحة والتعليم، بحيث يكون الفقراء قادرين على الاستفادة من النمو الاقتصادي وتزايد فرص العمل.

وعلى الرغم من النجاح النسبي للمؤسسة الاقتصادية الأردنية ضمن الإمكانات الشحيحة ، إلا أن هذا الاقتصاد يواجه مشاكل حقيقية قد تؤدي إلى تشوهات عميقة تقود إلى أزمات خانقة وفي محاولة لتصحيح المسار أضع بين يديكم التوصيات الآتية:

- إنَّ تمكين الناس الفقراء هو نقطة البداية، وهذا يتضمَّن فرصاً للجميع ضمن إطار المساواة وفتح المناخ السياسي أمام الفقراء ليتنظموا فيه.
- تدريب الشباب ليخوضوا سوق العمل، وتعزيز وعي المواطنين، وينبغي أن تتجاوز السياسات الموضوع الاقتصادي للتركيز على حاجات الفقراء وضمان الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية والوصول الشامل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

- الأردن من الدول القليلة والتي تمتلك إمكانات غير محدودة في مجال التعليم والسياحة والذي يحتاج إلى إرادة صادقة مع عمل جاد.

- ينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية موثوقة ومتوازنة ومستدامة، وهذا يقتضي تقوية المؤسسات الوطنية حتى يصبح في الإمكان بناء القدرات لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة، وهذا لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على أموال المانحين 100%، لأنَّ لدى هؤلاء أهدافهم الخاصة، الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والإنسانية. فالمساعدة يمكن أن تُربط بهذه الأهداف بما لا يتلاءم والنمو الاقتصادي الوطني وأغراض الرفاهة الاجتماعية، أضف إلى ذلك أنَّ كفاءة إدارة المساعدة الأجنبية وتناغم السياسات المالية والنقدية المحلية يجب أن تقوَّما أيضاً عند تخصيص الموارد الأجنبية والمحلية لأغراض برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأيضاً، يجب قياس تأثير المساعدة الأجنبية وغيرها من المتغيِّرات السياسية والأدوات، كالصادرات والواردات والإنفاق العام والعائدات العامة والائتمان المحلي على الناتج المحلي القائم.

وأوصت دراسة برلمانية عن التطورات الاقتصادية في الأردن نشرتها صحيفة العرب اليوم 2009/6/10 بالآتي :

- إنشاء نظام إدارة مخاطر يكون قادرا على رصد المتغيرات الخارجية الدولية وتوقع الأزمات قبل حدوثها ووضع سيناريوهات محتملة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية في حالة حدوثها وتكون قادرة على التحوط ضد تقلبات أسعار النفط والمواد الغذائية وأسعار صرف العملات الرئيسية.
- تعزيز التعاون بين السياستين النقدية والمالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي, من حيث انعكاس الإنفاق على التوظيف والنمو وضبط التضخم عند مستويات مقبولة.
- مراقبة المستوردات من خلال إتباع ما يتاح من العوائق الضريبية وغير الضريبية للحد من انفلات وتفاقم العجز التجاري.
- إعطاء أولوية اكبر لقطاعي الزراعة والصناعة واستخدام أدوات السياسة النقدية الرقابية (الكمية والنوعية) لتحريك عجلة الإنتاج في هذين القطاعين.
- مراقبة عجز الموازنة والعمل على الحد من تفاقمه وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية لضمان استدامة الأداء المالي وربط الاقتراض بالإنفاق الرأسمالي بحيث لا يمول أي إنفاق جار من الاقتراض وهذا ما يسمى بالقاعدة الذهبية.
- وضع الخطط والبرامج اللازمة لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ووضع سياسية وطنية فاعلة لزيادة الصادرات, فغياب الاهتمام بقطاع الملابس (الأنسجة) أدى إلى انخفاض صادرات المملكة من هذا القطاع, والموجهة بشكل رئيسي إلى السوق الأمريكية.
- وضع إستراتيجية متكاملة لتسويق المملكة, ووضع مكان خاص لها على خريطة الاستثمار العالمي مستفيدين من عوامل الجذب والاستقرار التي يتمتع بها الأردن.
- مراقبة نمو الإيرادات المحلية ووضع الخطط اللازمة لزيادتها وربط الإنفاق الجاري بأدائها والحذر من الإفراط في تقديرها.
- ربط تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة بالنمو الاقتصادي والمتغيرات الخارجية.
- مراجعة الميزان التجاري للمملكة مع الدول الأخرى ووضع الآليات الهادفة إلى تقليل العجز في الميزان التجاري خاصة مع الدول التي تربطنا بها اتفاقيات تجارية.

References

Central Bank of Jordan (2009), criticism of Jordan, releases, quoting: http://www.cbj.gov.jo/arabic/

Encyclopedia Aloueckabidia (2009), Jordan, citing: Jordan http://ar.wikipedia.org/wiki/,

Foundation website (FITCH) of the global classification, http://reports.fitchratings.com/

Global Investment House "Global" (2007), Economic and Strategic Outlook - Jordan monetary policy, July 2007.

Global Investment House "Global" (2008), Economic and Strategic Outlook - Jordan,Public Finance, July 2008.

Jordanian Department of Statistics (2009), Employment and Unemployment Survey, annual reports, quoting: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm

Jordanian Department of Statistics (2009), indices of prices, citing: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm

Middle East Newspaper (2008), the growing demand for Islamic banking in Jordan, Tuesday, 30 January 1428 January 8, 2008 No. 10633,

Middle East Newspaper (2009), Sunday, 15 January 1430 January 11, 2009 No. 11002.

National Bank of Kuwait (NBK) 1 February 2009 Volume IX No. 5.

PhD researcher (2010), entitled Evaluation of the Jordan Islamic Bank.

Site Jordan Islamic Bank, http://www.jordanislamicbank.com/

The Arab Planning Institute in Kuwait (2009), Competitiveness Report in the Arab countries.

The Food and Agriculture Organization of the United Nations (2003), review of the world's water resources by country, 2003. http://www.fao.org/index_ar.htm

The Food and Agriculture Organization of the United Nations, "a review of the world's water resources by country", 2003.

The Jordanian Ministry of Labor (2009), annual reports, http://www.mol.gov.jo/

The Ministry of Industry and Trade of Jordan, reports, http://www.mit.gov.jo/,

The Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan (2009), Department of competitiveness, http://www.mop.gov.jo/arabic/index.php

EISSN: 2180-4788. Vol. 2 No. 1 (pp 53-83) DOI: 10.5895/ijwas.2010.04

The Ministry of Tourism and Antiquities of Jordan (2009), for Jordan, http://www.tourism.jo

Tlavhp Hussein, Khamis al-Fahdawi (1988), an analytical study of the problem of unemployment in the economy of Jordan, Yarmouk University, 1998, p. 40

United Nations (2009), Human Development Report.

Website Magazine (Global Finance), http://www.globalfinance.gr/page/

Website Magazine (World Finance), http://www.worldfinance.com/

Zarqa Chamber of Commerce (2009), Hashemite Kingdom of Jordan, citing: http://www.zci.org.jo/zarka-govA.aspx

About the Author

Mohyi al Din Abu el Houl is A Ph.D Student at the Department of Syariah, Faculty of Islamic Studies, Universiti Kebangsaan Malaysia. Email: *mohyii@yahoo.com.*